منتجات الضفة الغربية في الضفة الشرقية .

ورغم ان التجارة بين الضفتين تسجل عجزا لصالح الضفة الغربية فان العجز مرتبط بالظروف الهيكلية للاقتصاد الاردني في الضفة الشرقية والذي يعتمد على الضفة الغربية في معظم المنتجات الزراعية من الفواكه والخضروات بالاضافة لبعض المنتجات الصناعية . وان كان في تصورنا ان حجم هذا العجز كان اقل في حركة التجارة بين الضفتين لما قبل الحرب نظرا لتصدير بعض الصناعات في الضفة الشرقية لمنتجاتها لاسواق الضفة الغربية مثل الاسمنت والمنتجات البترولية والاقمشة . ومنع اسرائيل لنقل هذه المنتجات بالاضافة الى انفتاح اسواق الضفة الشرقية امام منتجات قطاع غزة من الحمضيات ساهم في تسجيل حركة التجارة بين الضفتين لفائض في صالح الضفة الغربية بلغ خلال عام ١٩٦٨ حوالي (٣٤٧) مليون دينار (انظر الجدول رقم ٤) او ما نسبته ٩٪ من اجمالي العجز التجاري للاردن مع العالم خلال نفس العام (بلغ العجز التجاري للاردن خلال عام ١٩٦٨ حوالي (٤٣) مليون دينار)[٣٤]. ويلاحظ ان العجز يمول بالعملة الاردنية المحلية مما لا يشكل اي ضغط مباشر على ارصدة الاردن من العملات الاجنبية وذلك كان سيحدث مع اي بلد آخر .

وبالنسبة لتأثير سياسة الجسور المفتوحة على النظام المصرفي في الضفة الشرقية فقد ادى قيام بعض العمليات المصرفية المحدودة والتي تركزت في حركة الافراج عن جزء رئيسي من ودائع مواطني الضفة الغربية وتمكين بنوك الضفة الشرقية من استيفاء بعض ديونها على بعض تجار الضفة الغربية الذين اضطروا للتعامل مع البنوك لمصالحهم التجارية، وكذلك ايداع بعض العملاء من الضفة الغربية لودائعهم في بنوك الضفة الشرقية . هذه العمليات وان كانت محدودة النطاق فقد ساهمت في تلطيف حدة التراجع في انشطة النظام المصرفي للضفة الشرقية ، علما بأن دورة النشاط المصرفي بين الضفتين لا زالت معطلة . وبالنسبة لحركة انتقال العملة عبر الجسور والتي في معظمها تتجه نحو الضفة الغربية ، فرغم عدم وقوفنا على اثارها الاقتصادية ، فانه يبدو لنا بصورة عامة ان تسريب العملات الاردنية والاجنبية بكميات كبيرة يزيد من نشاط عنصر المضاربة في الاقتصاد الاردني ويحرمه من استثمار هذه الاموال في اوجه منتجة تساهم في جعل الاقتصاد اكثر توازنا . ان زيادة الارباح الناجمة عن حركة تسريب العملات من الضفة الشرقية الى الضفة الغربية تشجع عمليات الاستثمار في العملة ذاتها بدلا من الاستثمار المنتج.

وهكذا يبدو لنا ان الاثر العام لقيام تجارة عبر الجسور الاردنية على الاقتصاد الاردني يتركز في السماح بقيام تجارة نشطة الى حد ما بين الضفتين في كلا الاتجاهين . وقد ادى قيامها الى تلطيف حدة التراجع الذي اصاب النشاط التجاري في الضفة الشرقية على اثر حرب حزيران ١٩٦٧ مباشرة ، كما ساهم في التخفيف من مشكلة انخفاض حجم العرض النسبي للمنتجات الزراعية في اسواق الضفة الشرقية، والذي تأثر بتعطل الانتاج الزراعي في منطقة الاغوار .

ثانيا : الاثار الاقتصادية العامة على الاردن/الضفة الغربية : نجم عن سياسة الجسور المفتوحة تحرك المنتجات الزراعية للضفة الغربية من الفواكه والخضروات وكذلك منتجات قطاع غزة عن طريق الضفة الغربية الى الضفة الشرقية للاردن . ادى ذلك الى تمكين الضفة الغربية من تسويق فائض انتاجها من الفواكه والخضروات في اسواق الضفة الشرقية . مما انعكس على توليد مصادر للدخل تعتبر هامة نظرا لاهمية القطاع الزراعي في الضفة الغربية والحجم النسبي للعاملين فيه والذي يبلغ ما نسبته ٣٥٪ من اجمالي عدد العاملين في الضفة الغربية[٣٥]. ومما يؤدي الى اتساع نطاق الفائدة ان الملكية في الضفة الغربية ليست اقطاعية بل موزعة . ولولا فتح الجسور لواجه الانتاج الزراعي نوعا من الكساد كان سينعكس على بقية القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية . خاصة وان اسرائيل لا تبدي اي ارتياح للسماح لمنتجات الضفة الغربية الزراعية والرخيصة نسبيا بالانتقال الى اسواقها . ويعتقد البعض بأن فتح الجسور امام منتجات الضفة الغربية الزراعية كان السبب الرئيسي في جعل الحياة طبيعية في الضفة الغربية وبقية المناطق المحتلة ، وليس لسبب آخر[٣٦]. كما ان نقل منتجات قطاع غزة الزراعية الى اسواق الضفة الشرقية ، خاصة الحمضيات عن طريق الضفة الغربية وشاحناتها ادى الى قيام تجارة ترانزيت في الضفة الغربية ، ساهمت في توليد مصادر معينة للدخل .

كما ساهمت حركة نقل البضائع من الضفة الشرقية